

باريس : 21 / 3 / 1980

الأخ :

+++++
خطوط عريضة لمشروع التقرير التوجيهي
+++++

خاص باللجنة الادارية

موضوع التقرير التوجيهي الذى سينبثق عن المؤتمر الاقليمي المقبل ، هو بالضبط معالجة أو ضاعنا الذاتية ، والاختيارات الاستراتيجية والتنظيمية المطروحة أمامنا ، علما بأن التقرير السياسي هو الذى سيتناول بالتحليل القضايا السياسية الدولية والعربية والوطنية . لكن صياغة تقرير توجيهي متكامل يقتضي الارتكاز على الخلاصات السياسية عن الوضع الراهن ، والاحتمالات المتوقعة بالنسبة للمرحلة المقبلة . وفي هذا الاتجاه ، سنكتفي - في اطار هذا المشروع المقترح للتقرير التوجيهي - بالاشارة الى بعض الاستنتاجات التي أصبحت تفرض نفسها بالنسبة للاحتتمالات الواردة في الأوضاع المغربية ، وللخطط التي تطبخها الأمبريالية وعملاؤها ، استفادة من تجاربها السابقة ، واثقاء لخطر المد الجماهيري النضالي الصاعد .

ولا نرى من الضروري هذه التذكير بالأهمية الاستراتيجية الخاصة التي تمتاز بها بلادنا ، عربيا وافريقيا بل ودوليا ، والمصالح الأمبريالية الحيوية بها ، ان ذلك أمر واضح سبق التأكيد عليه غير ما مرة . لكن الجديد في الأمر ، هو أن الأمبريالية لم تعد تخفي اهتمامها البالغ بهذه المصالح ، واستعدادها لدفع أى ثمن مقابل الحفاظ عليها ، وكذلك أخذها جميع الاحتياطات لضمان استمرار هذه المصالح . ولم يعد ذلك أمرا سرا أو خاصا بالكواليس ، بل أمرا يصرح به كبار المسؤولين في الدول الأمبريالية (أمريكا وفرنسا) ويمارسونه في واضحة النهار . وهكذا وبناء على تصريحات رسمية أمريكية ، ووثائق مكتوبة ،

صادرة عن السفارة الأمريكية بالرباط، أو الكونغريس نفسه، فإن حكام الولايات المتحدة قد حددوا استراتيجيتهم بالنسبة للمغرب وفقا للمحورين الأساسيين الآتيين:

* دعم النظام الراهن وصيانتته في الوقت الحاضر، لأنه يشكل حليفا يصعب تعويضه، وبرهن عن ولائه و إخلاصه للأمبريالية العالمية، ليس فقط بالمواقف، بل بالممارسة السياسية والعسكرية كذلك، وعبر عن استعداده لتنفيذ خططها، عربيا وأفريقيا، تنفيذًا ملتزمًا نشيطًا. و مما يزيد من قيمة هذا الحليف، هو ثقل المصالح الحيوية بهذه المناطق خصوصا بالشرق العربي. حيث المصالح النفطية المصرية، وحيث لعب ويلعب النظام المغربي، الى جانب النظام الساداتي، دورا منفذا مكملًا أساسيا.

* والنقيض الجدلي لهذا الاختيار، هو ضرورة تحضير البديل في حالة انهيار النظام وتفجير تناقضه الأساسي والمتفاقم مع الشعب المغربي. في هذه الحالة، واستفادة من تجربة ايران، تريد الأمبريالية أن تكون جاهزة مسبقا لاحتواء الوضع من جديد، من أجل الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأساسية، وان أدى ذلك الى بعض التنازلات السياسية الثانوية.

وفي كلا الحالتين، سواء بالنسبة لدعم النظام الراهن وصيانتته، أو بالنسبة لتحضير البديل المستقبلي، فإن أكبر خطر تواجهه الخطط الأمبريالية، هو المد الشعبي النضالي المتصاعد، الذي أطاح في ايران بأحد أعتد الأنظمة الديكتاتورية، ألهمه وقاده العمل الديني والروحي، والذي من شأنه أن يأخذ بالمغرب، اذا ما تجذر وتوسع، أشكالا أكثر موضوعية وأكثر ارتباطا بالواقع الاجتماعي والسياسي، وبالتالي أكثر خطرا وتهديدا على نفس المصالح المذكورة. لذا، يبقى الاهتمام الأول لدى أعداء شعبنا الأمبرياليين، هو محاصرة هذا المد وضربه في المهد، سواء بالنسبة للحل القاصي بدعم النظام آنيا، أو الحل الذي يسعى لتحضير البديل المستقبلي.

أما الأدوات التي تضمن التحكم في الحلين، وتنفيذهما بضبط ومرونة، فتبقى هي:

- 1X) من جهة: أجهزة السلطة البوليسية والادارية التي استمرت في بلادنا غداة "الاستقلال" في شكلها الاستعماري المتجدد والتي سهرت الأمبريالية باستمرار على تأطيرها وتوجيهها من أجل التحكم الشبه الكامل فيها.
- 2X) ومن جهة ثانية: الطبقة الكومبرادورية التي تشكل الركيزة الاجتماعية

الأساسية للنظام، والحليف اللامشروط للامبريالية في نفس الوقت، والتي تحميها وتراقبها أيضا نفس الأجهزة .

(1x) ان الوثائق الرسمية الأمريكية (تقرير السفير الأمريكي لحكومته مثلا) تكشف على أن " مكتب الاتصال الأمريكي المغربي " ليست مهمته هي تقديم الدعم العسكري للمغرب فقط، بل وأساسا معالجة أوضاع الجيش المغربي، الذي يعتبره الامبرياليون المصدر الأساسي للسلطة المستقبلية، وذلك من أجل تحسين وتقوية أوضاعه العلمية، والرفع من مستوى تسليحه، وفي نفس الوقت دعم نفوذ مجموعة من الضباط الموالين للغرب، وفرضهم على رأس قيادته، أي جعل منه جيشا عصبيا مسلحا قويا مستعدا لاستلام الحكم، وقت انهيار النظام القائم. وهذا يقتضي بطبيعة الحال حصر وضبط الفئة الاجتماعية الشعبية التي تواجدت تاريخيا وتتواجد داخل الجيش والحيلولة دون بروز أي تطلع وطني معادي للمصالح الأجنبية، لدى الضباط المتوسطين والصغار، وبالتالي التركيز على فرض الضباط الموالين للامبريالية في كل المواقع الحساسة والأساسية .

والى جانب الجيش عملت الامبريالية والنظام، على بناء وتأطير مجموعة من الأجهزة القمعية الخاصة، المتنوعة، المنفصلة، والمراقبة ذاتيا . ويتم هذا البناء والتأطير وفقا للدراسة الطبقيّة والنفسية للمجتمع المغربي بكل جوانبه "العصرية" و"التقليدية"، من أجل محاصرته، وبهدف خلق أي حركة ثورية قبل اندلاعها وتجدرها . ومن أهم هذه الأجهزة المفصلة والمربوطة مباشرة بالديوان الملكي، والمؤطرة بالخبراء الأجانب، يمكن أن نذكر:

+ جهاز مختص في استغلال العامل الديني لتسخيره في خدمة النظام، والحيلولة دون تطور أي تيار ديني يساري أو معادي المرجعية . ويرتكز هذا الجهاز (وعلى رأسه حفيظ العلوي وينسودة) على شبكة من الزوايا الموالية والتي تمتد عبر طول البلاد وعرضها، بل وتتوزع خارجيا في كل الغرب الجزائري مثلا . ولقد تميز هذا الجهاز أخيرا بالحملة القمعية التي شنّها في الشمال على الخصوص ضد تيار ديني قد تكون له علاقة بأحداث الكعبة بالسعودية .

+ جهاز بوليسي "عصري" مهيكّل على الطريقة الغربية، يعتمد على مجموعات من الأطر المكونة والمدربة (وفي قيادته ادريس البصري ومجموعة من أساتذة الكليات والمهندسين والأطباء . . . الخ) ويستعمل وسائل عصرية الملفات، العقل الإلكتروني . . . الخ . وتركز قيادته على دراسة التوجيه والخطط الأكثر فعالية في قمع الحركة الاجتماعية والسياسية المناهضة . وقد عبر

هذا التوجيه على نفسه ، في الضربة المدروسة التي سدد ها للكو نفيد رالية (الطرد بالمئات، والمحاكمات"الصغيرة" .) والتي شلتها اجتماعيا ومعنويا ، دون أن يكون في ذلك خسارة سياسية أساسية يتكبد ها النظام. كما يعبر على نفسه من خلال الخطط التي تدرس وتنفذ داخل الاتحاد الاشتراكي والتي تستهدف حماية وصيانة التيار الاصلاحى ، وضرب التيار الثورى ومنعه من احتلال مواقع أكثر تجذرا وحيوية. والى جانب القيادة و"الأطر" الموجهة، هناك من جهة، جيش من المخبرين المتوغلين داخل كل مرافق المجتمع، والذين يقومون بالعمل الأولي في جمع المعلومات والتفاصيل والجزيئات، التي تغربل وتصنف لتشكيل اللطفات التي يتخذ على أساسها القرارات الأساسية. ومن جهة ثانية، شبكة "العصا" التقليدية المختصة في التعذيب بشتى وسائله وتقنياته والذي يمارس في الفيلات الخاصة والمعتقلات السرية .

+ جهاز نصف بوليسي ، نصف عسكري، (الدليمي) له مهام متنوعة في المراقبة البوليسية والتدخل العنيف لممارسة القمع الجماعي . ويعتمد في عطفه هذا على "القوات الاحتياطية" ، والدرك . . الخ .

ونؤكد على أن هذه الأجهزة كلها، ذات أصل استعماري ، حافظ عليها النظام وطورها، تحت رعاية الاستعمار الجديد والأمبريالية التي تحكمت و تتحكم في تأطيرها وتوجيهها .

(2x) أما بالنسبة للطبقة الكومبرادورية، حليفة الأمبريالية، فان هذه الأخيرة ترى فيها ضمانا اجتماعية لاي حكم موالى مستقبلي . ففي حالة تصاعد المد الجماهيري بشكل لا رجعة فيه ، بحيث تصبح المصالح الأمبريالية مهددة في ظل النظام القائم، فان البديل الاجتماعى لن يتطلب سوى بعض الترتيبات والاجراءات التي تحقق الانسجام وفي النظام المرتقب . فاذا كانت الطبقة السائدة حاليا، لا زال الطابع الاقطاعى سائدا على ايديولوجيتها، وبالتالي على البنيات الفوقية عامة، في حين أن الطابع البورجوازي الكومبرادورى، هو السائد في نشاطها الاقتصادى، وفي علاقتها مع باقى المجتمع، وكذا مع القوات الأجنبية، فان البديل المرتقب سيكتفى بازالة " القشرة " الاقطاعية، المجسدة في النظام الملكى، للاعتماد بشكل منسجم على نفس الطبقة البورجوازية الكومبرادورية، بشكل يوحي أن هناك تغييرا "تقدما" في السلطة — مع كل الضجة الاعلامية الجماعية التي ستحاط بمثل هذا الحدث — في حين أنه يتم الاعتماد على نفس الحليف الاجتماعى المضمون .

وفي هذا الاحتمال، ليس من المستبعد الاعتماد على الممثلين السياسيين للبورجوازية الكومبرادورية في الوقت الراهن (عصمان وحزبه، كذيرة، ادريس السلاوي) لتنفيذ الجانب السياسي من المخطط، علما بأن الجانب العملي، والضابط الأساسي والأول، يبقى هو نفس الأجهزة المذكورة.

ويمكن هنا أن نتساءل على الدور الذي سيحال للأطر التكنوقراطية ولأقطاب البورجوازية الصغيرة بشكل عام.

إننا لا نستبعد مسبقا، مساهمتها ومشاركتها في مثل هذا المخطط، لقد لعبت البورجوازية الصغيرة تاريخيا، ومعبرها السياسي حركة "السيوسيال ديموقراط" دورا مكملا ومساندا للرجعية في مثل هذه الأحوال، أي عند ما تميل كفة ميزان القوى لصالح القوات الرجعية. لقد لعبت أيضا دورا ايدولوجيا وسياسيا مكملا ومبررا لأدوار الرجعية، وهي في الوقت الراهن مستمرة في نفس الأدوار، سواء على مستوى الوطن العربي، أو على المستوى الدولي عموما، أو في أوروبا حيث يشكل اجهاض الثورة في البرتغال أبرز مثل على ذلك.

وفي المغرب، حيث امتدادات للأمية الثانية، وحركة السيوسيال ديموقراط العالمية، فإننا لا نستبعد أن يلعب أقطاب البورجوازية الصغيرة نفس الأدوار. ولأمبريالية مصلحة مهمة في ايجاد حليف من هذا القبيل، إذ يمكن اشراكه حتى في السلطة - كما تم في البرتغال الذي اتخذه المكتب السياسي نموذجا لطلاقة عمله سنة 1975، كما صرخ بذلك أحد أعضائه - في المرحلة الأولى، ليتحمل مسؤولية "حل" المسألة الوطنية، حلا يحافظ على مصالح الأمبريالية الاستراتيجية بالمغرب ومصالحها الاقتصادية بالجزائر أيضا، ومواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

وان اقتضى الحال يمكن ازاحة الجناح البورجوازي الصغير من السلطة في مرحلة لاحقة (تجربة البرتغال نفسها)، بحيث أن التحالف معه هو مجرد تحالف ثانوي تكميلي وتزييني، ذلك أن السلطة الحقيقية يجب أن تبقى بيد البورجوازية الكومبرادورية اجتماعيا، وبيد الأجهزة الشبه استعمارية عمليا. ولربما أن احتمال تورط القيادة الاصلاحية أو طموحها في المساهمة في مخطط من هذا القبيل، هو الذي يفسر الحملة المسعورة التي تواجه بها حاليا المناضلين التقدميين بالتقاء مكشوف مع نفس الأجهزة. فالالتقاء الى مثل هذا الأسلوب قد يبدو خطأ سياسيا لا يخدم مصلحتها، بالنظر الى الصراع الايدولوجي والسياسي

فقط، لكن بالنظر الى المخططات والاحتمالات التي تطبخ، فان لذلك ما يبهره ويؤكد ه .

الأوضاع الراهنة والمسألة الاستراتيجية

اننا عند ما نركز على معرفة المخططات الامبرالية الرجعية ببلادنا، وكشف امتداداتها وخلفياتها، فاننا لا نريد من خلال ذلك أن نعظم من هذه المخططات أو نعتبرها سارية المفعول في أي وقت وحين، ودون مناقض أو معرقل . ذلك أنها مهما بلغت من اتقان ودقة، ومهما كانت حذاقة الأجهزة ومهارتها، فانها تبقى في تناقض وعداء مع شعب بأكمله، وبالتالي فان العامل الموضوعي الأساسي في عرقلتها وتحطيمها يبقى قائما موجودا، ألا وهو امكانية الجماهير الشعبية وقدرتها على الرد والتعبئة . ولقد أثبتت تجربة ايران أن نظاما محميا بأحدث الأجهزة وأعتد ها، ومن ورائه طاقات وامكانيات الامبرالية بأكملها، كان عاجزا تماما على الصمود أمام انتفاضة الشعب العارمة، وانهار وتحطم، وتحطمت معه كل المخططات التي رسمتها الامبرالية للمنطقة، وأثبتت التجربة الفيتنامية قبل ذلك، قدرة شعب صغير العدد وضعيف الامكانيات المادية، على الحاق الهزيمة عسكريا وسياسيا وديبلوماسيا بالولايات المتحدة، كأكبر دولة امبرالية وأعظمها . ومن ثم، فانه بقدر ما تركز الامبرالية والرجعية على ضرب المد الشعبي، واجهاض أي حركة نضالية صلبة ومتجذرة، بقدر ما يجب أن يكون الاهتمام الأول عندنا، كطرف من الحركة التقدمية، هو العمل من أجل توسيع الحركة النضالية الشعبية، وتجذيرها ساليبها النضالية، وتكثيف مبادراتها المطلبية والاحتجاجية والتظاهرة، وتنويع هذه المبادرات وتعميقها في شتى الواجهات : الاجتماعية والنقابية والثقافية، وجعلها تعبيرية وتجند مختلف الفئات الشعبية، وتأخذ مختلف الأشكال التنظيمية : النقابية والجمعوية والسياسية . الخ .

ان العطل الجماهيري النضالي الواسع النطاق، والمتعدد الواجهات، هو الكفيل بتحقيق الشروط الموضوعية والذاتية لأي تغيير جذري حقيقي، يعتمد الجماهير الشعبية من أجل خدمة مصالحها أولا وأخيرا . ان هذا العمل يسمح بالرفع من مستوى مختلف الفئات الشعبية، من خلال النضال العملي الملموس وليس فقط التحريض والدعاية، ويجعلها تدرك واقعها وتكشف عن واقع أوضاعها وخصوصيتها بالملموس، وتتمرس على العمل المنظم وتلمس أهمية وضرورة الديمقراطية في علاقتها مع نفسها، وكقانون عام يحكم المجتمع، كما أنه يفرز

طليعتها الواعية المستعدة للكفاح والتضحية، ويوفر اجمالاً الشروط الذاتية لبناء الأداة السياسية القادرة على تأطير هذا المد العام والتنسيق بين مختلف واجهاته وجعلها تتكامل وتتناسق، علماً بأن الظروف الموضوعية العامة بالبلاد، اقتصادياً واجتماعياً، تستدعي التغيير الجذري الفوري وتدفع نحوه، وتعمقه يومياً، ومع استفحال الأزمة الاقتصادية الاجتماعية الحاجة الماسة والحيوية إليه .

إلا أن هذه التوجهات العامة، إذا كان من شأنها أن تفتح آفاق الثورة بالبلاد، وتشكل أرضية وقاعدة صلبة للاستراتيجية الثورية، فإنه يبقى مطروحاً مضمون وشكل ووسائل عمل هذه الاستراتيجية نفسها، ومضمون وشكل الأداة التي ستنفذها أيضاً. إذ أن التغيير الثوري لم ولن يتم أبداً بالاتكال على العفوية العارمة الغير المنظمة، أو " الحتمية التاريخية " الغيبية .

ومن أجل تسهيل النقاش، يمكن تلخيص الاختيارات الاستراتيجية المطروحة أمامنا - بناءً على تحديد طبيعة النظام وتحليل الصراع الطبقي الدائر، الشيء الذي يخرج عن نطاق هذا العرض - بشكل مختصر في أربع احتمالات لا خامس لهما :

أولاً : التغيير من خلال المؤسسات " الديمقراطية " للنظام نفسه ، بهزم طبقته ديموقراطياً .

إن هذا الاختيار محسوم مسبقاً، وهو مجرد تصور فكري خيالي، لا أساس له من الصحة لا نظرياً، بناءً على طبيعة النظام، تاريخياً وأنياباً، ولا عملياً، بناءً على كل التجارب الثورية التي مرت ببلدان تشبه أوضاعها الأوضاع المغربية الراهنة .

وهذا لا يلغي أبداً موقفنا بالنسبة للعمل الديموقراطي، الذي اعتبرناه ونعتبره شكلاً من أشكال النضال الفعالة، شريطة أن تتوفر شروطه الدنيا، وأن تكون نتائجه العملية الطموسنة تخدم استراتيجية التغيير العامة، وليس العكس، أي تزكية أو خدمة الأعداء والخصوم .

ثانياً : الانقلاب العسكري الوطني .

أمام الضعف التنظيمي والسياسي الذي تعاني منه الحركة التقدمية حالياً، وبالتالي سوء تأطير الجماهيرية وتشتتها، وغياب أدواتها الثورية... قد يمكن تصور استراتيجية تعتمد على المؤسسة العسكرية المنظمة، من أجل " تقريب المسافة " أي أحداث انقلاب عسكري على يد ضباط وطنيين، قصد استلام السلطة، ثم الشروع من فوق في أحداث التغيير .

وبالنسبة لهذا الاختيار أيضا، سبق لتنظيمنا وأن حدد موقفا مبدئيا من مسألة الانقلاب العسكى، الذى اعتبره مجرد تغيير فوقى لا يمس الطبقة المستغلة فى جذورها، إضافة الى أنه يحمل معه حتما قسما وافرا من الغموض واحتمالات المفاجئات المتنوعة، وامكانية الانحراف فى مختلف الاتجاهات .

وهذا لا يعنى أيضا أننا نحكم على المؤسسة العسكرية جملة وكأنها "جهاز للنظام" أو جزء من الطبقة السائدة، على العكس من ذلك، فإن مشروع الرضية التوجيهية، قد حدد التركيبة الاجتماعية لها، وأوضح التناقضات الطبقيّة فيها التى تعكسها وتعيشها، وركز على أن من مهام التنظيم الثورى، الارتباط بقاعدتها الشعبية، واستقطاب الجنود والضباط الوطنيين والثوريين، لكي يتمو سياسيا للاطار التنظيمي كأفراد، وينفذوا المهام التى يحدد لها لهم هذا الأخير، فى اطار التغيير الجذرى المعتمد على الجماهير الشعبية وامكانياتها الذاتية الاخلاقة .

ثالثا: العمل المسلح، أو " استراتيجية حرب التحرير الشعبية "

بالنظر الى هذا الاختيار أيضا، فلقد حدد تنظيمنا فى اطار نقد تجربة الاتحاد، وتجربة العمل المسلح تحديدا، ان هذا الأخير ما هو الا شكلا من أشكال النضال، وليس هدفا فى حد ذاته، وان ممارسته بالاعتماد على شجاعة مجموعة من المناضلين وبطولتهم، لا ينقص من هذه الشجاعة والبطولة، لكنه يمكن أن يؤدي الى نتائج عكسية تماما، اذا ما غابت الشروط الضرورية والحيوية لممارسة هذا الشكل الراقي من أشكال النضال، ومعنى بذلك:

* ضعف وعي الجماهير وغياب استعدادها، بل ورغبتها الملحة فى ممارسة هذا العمل، وهذا عنصر لم تكن له هذه الأهمية وقت الكفاح ضد الاستعمار لأن التناقض مع هذا الأخير كان واضحا وبارزا، كما أن العوامل السياسية والروحية كانت كافية لو حدما للدفع نحو هذا الاتجاه، وللهام روح المثابرة والتضحية لدى الشعب المغربى . أما الظروف الراهنة، أى فى اطار صراع طبقي "مغربي" ومع هيمنة الايديولوجية السائدة والتدجيل الذى يمارس فى هذا الاتجاه يوميا وبوسائل فعالة، سياسيا وروحيا . . فان الأوضاع أصبحت تختلف اختلافا أساسيا .

* غياب الأداة العالية التنظيم، الواضحة الخط الايديولوجي والسياسي

القادرة على ممارسة العمل المسلح بنجاح واتقان، وعلى الانتقال من هذا الشكل الى شكل نضالى آخر، وفقا لمتطلبات المرحلة وحاجياتها . . .

في غياب هذه الشروط، فإن "العمل المسلح" المعزول أو العفوي، يؤخر الحركة التقدمية عن أهدافها سنين عديدة، تحتاجها للشاتها واعادة تنظيمها وتصفيته رواسب التجربة ان أمكن تصفيته.

وان كل التجارب الثورية، بما فيها تجربة ايران، لم تطرح العمل المسلح بديلا عن العمل الجماهيري والسياسي، ولم تعطه الأُسبقيّة، بل لقد جاء في جيل الأُحيان لحسم وضعيّة ثورية، أنضجها النضال الجماهيري الواسع النطاق، وقادتها الطليعة المنظمة المسلحة بوعيها الطبقي والأيديولوجي. ومما يزيد من صحة هذه الاعتبارات في الوقت الراهن، هو تعاظم الامكانيات العملية والعلمية الحديثة لدى الامبريالية والرجعية والتي أعدتها من أجل ضرب أي حركة مسلحة في المسهد، اذا هي لم تحتم بالجماهير الشعبية احتماء عضويا، ولم توفر لنفسها كل الظروف الذاتية والتنظيمية التي تجعل منها معبرا وواقيا لنضال وطموحات شعب بأكمله.

رابعاً: البناء التنظيمي الطويل النفس المعتمد على الجماهير الشعبية وطاقتها الكفاحية.

ان الانسجام مع اختيارنا الايديولوجي العام، وتحليلنا الموضوعي لطبيعة الصراع الاجتماعي الدائر ببلادنا، والوعي بطبيعة المرحلة الراهنة، والانسجام مع أهدافنا الوطنية والثورية، يطرح أمامنا في الحقيقة اختيارا استراتيجيا واحدا قوامه محورين أساسيين:

- * العمل النضالي اليومي في الساحة، من أجل تقوية الحركة الشعبية النضالية، وتعزيزها وتجديدها.
- * العمل التنظيمي الطويل النفس من أجل بناء الحزب الثوري، المطروح عليه تحقيق التغيير الجذري، والعمل من أجل بناء المجتمع الجديد.

وهذين المحورين الأساسيين في عملنا الراهن، يرتبطان جدليا، يدفع الأول بالثاني والعكس، ولن يتحقق أحدهما الا بوجود الثاني.

و اذا كان المحور الأول لا يحتاج للنقاش أو التحليل، اذ يطرح أولا وأخيرا اشكالية عملية ملموسة يجب حلها بالعمل اليومي الملموس أيضا، فان العمل من أجل بناء الحزب الثوري يطرح أمامنا اليوم عدة اشكالات معقدة، يتطلب الحسم فيه بكثير من التحري والتدقيق في التحليل.

أى سبيل نختاره لبناء الحزب الثورى ؟

لقد اعتبرنا شعار بناء الحزب الثورى، شعارا مركزيا في كل عملنا منذ انطلاقه .
الا أننا لحد الآن لم نتوصل الى الاجابة عن سائر الاشكالات التي يطرحها : كيف وبأى
شكل ؟ وبأية وسيلة نضالية ؟

وخلال كل هذه المرحلة، تركز عملنا على تحقيق أهداف مرحلية
محددة، اعتبرناها أهدافا انتقالية، تتخصص في العمل على بلورة تيار سياسي عام
وفقا لتوجهنا الأيديولوجي ولمواقفنا السياسية المتميزة، وفي نفس الوقت تركيز
نواة تنظيمية، تعتبر اللجنة الأولى للحزب الثورى المستقبلي . هذا مع العلم أن
الظروف الخاصة بساحة اقليم الخارج، قد سمحت تنظيميا بتحقيق أكثر من
نواة . في حين تمكنا في الداخل من تحقيق الأهداف التنظيمية العامة
المرسومة (النواة، وتوسيع التيار السياسي) . ولقد ارتبط عملنا هذا، ولا يزال،
بصراعنا المفتوح مع امتدادات " السوسيال ديموقراط " ببلادنا والذي يمثلها
ويعبر عنها اجمالا التيار الاصلاحى الاتحادى المتجسد في المكتب السياسى
ومجموعة من الأطر والكوادر التیکنوقراطية الملتفة حوله . ونحن لا يجب أن
نستغرب من صراعنا الطويل والمتشعب مع أقطاب البورجوازية الصغيرة، فذاك
أمر طبيعى سجلته كل التجارب التاريخية، اذ لم يتم، في أي تجربة من
التجارب، بناء حزب الطبقة العاملة الا من خلال صراع أيديولوجي وسياسي شاق
ومرير مع السوسيال ديموقراط، المعبر الأيديولوجي والسياسي عن البورجوازية
الصغيرة، وذلك بشكل موازى، وأحيانا متداخل ومندمج مع الصراع الطبقي
مع باقي الطبقات الرجعية الواضحة . ان هذا الصراع لم يحسم نهائيا في بعض
التجارب، أى لم يؤد الى تكوين الحزب الثورى بشكل مستقل تنظيميا عن التيار
السوسيال ديموقراط، الا بعد قيام الثورة الوطنية وانهايار النظام الشبه اقطاعي
القائم، الشيء الذى سمح لهذه الثورة أن تنتقل الى مرحلة الثورة الاشتراكية بقيادة
حزب الطبقة العاملة، وبعد الحاق الهزيمة بالبورجوازية الصغيرة وغيرها من
المتمردين والرجعيين . وفي تجارب أخرى أدت هيمنة البورجوازية الصغيرة على
تنظيمات الجماهير الشعبية عامة الى اجهاض الثورة، و تصفيتها، وفرض نفسها
في السلطة من أجل ايقاف التحولات الاشتراكية، وحصص مسيرة الثورة الوطنية في اطار
خدمة مصالحها الفئوية الخاصة .

أما في وضعنا الخاص فان الظروف التاريخية التي عشناها ونعيشها، والتي أدت الى استمرارية هيمنة نظام شبه اقطاعي الى يومنا، رغم ما قام به الشعب المغربي من محاولات تحريرية، ومن صراعات متواصلة ضد التدخل الاستعماري أولا، وضد النظام المطلق ثانيا، ان هذه الظروف المتميزة قد جعلت البورجوازية الصغيرة تستمر مندسة مرحلة طويلة نسبيا في اطار "المعارضة" أي ضمن التيار الشعبي العام الذي يعارض الأمبريالية والنظام الرجعي، واستمرت تهيمن وتؤثر على قطاع واسع من التنظيمات الشعبية، وضمنها تنظيمات الطبقة العاملة. واستمر بالتالي صراع القوات الثورية ضد القوات الاصلاحية، أي ضد البورجوازية الصغيرة وتعبيرها السياسي المتجسد في امتدادات السوسيال ديموقراط على الطريقة المغربية، استمر هذا الصراع ضمن ذلك التيار الشعبي العام، داخل اطاره التنظيمي وليس خارجه، وعبر على نفسه بأشكال مختلفة وبتعبيرات متنوعة، نقابية كانت أو سياسية وتنظيمية، وأحيانا ايديولوجية.

ويمكن القول أن الطول النسبي لهذه المرحلة، قد جعل البورجوازية الصغيرة تحصل على شرعية أوسع، باعتبارها تدعم النضال ضد نظام شبه اقطاعي، وجعلتها بالتالي تفرض نفسها في قيادة التيار الشعبي بشكل عام، وتكتسب خبرة واسعة في أساليب المناورة والتدجيل واحتواء الشعارات الثورية وحتى "التحاليل" العلمية " بهدف تحريفها و افراغها من مضمونها. وبالمقابل، فان القوات الثورية قد اكتسبت معرفة لا يستهان بها بهذه الأساليب والمناورات، ومعرفة أدق بعقلية وذهنية وتوجهات البورجوازية الصغيرة ببلادنا، مما يؤهلها ويتيح لها الفرصة في هزم هذه الأخيرة، قبل أن تصل الى السلطة لتفرض ديكتاتوريتها، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الأقطار العربية.

فصراعنا مع التيار الاصلاحى ليس اذن صراعا مجانيا، بل أن له حيثياته النظرية والتاريخية، وتشعب هذا الصراع، أو امتداده زمنيا، لا يجب أيضا أن يكون محل استغراب أو حيرة بالنسبة اليانا، لأنه يندرج في اطار المسار الطبيعي لأية حركة ثورية تتسلح بالخط الثورى الثابت لتقود مرحلة من النضال الصبور والطويل النفس من أجل فرض استقلالية الحزب الثورى، ثم رفعه الى مستوى قيادة نضال الجماهير نحو التحرر والاشتراكية.

الا أننا، اذا كنا نعتبر النهج الذى يسير عليه، نهجا سليما طبيعيا، فان المطروح أيضا، هو تقييم النتائج الآتية، وتدقيق التصورات المستقبلية، بالحرص

باستمرار على دمج المتغيرات الجديدة ضمن هذا النهج، ومواكبة كل التطورات حتى نتمكن فعلا من الاستفادة من الأوضاع أحسن استفادة، وقطع الاشواط بأسرع خطوات ممكنة، دون التعرض للاجهاض ودونما ارتكاب أخطاء كبيرة يصعب تصليحها وتجاوزها.

وفي هذا الاطار، فلا أحد يجادل في أن التيار الثوري العام داخل المغرب، قد تمكن من تحقيق مكتسبات هامة على الصعيد السياسي والايدولوجي والتنظيمي على حد سواء. وشهادة المراقبين الخارجيين أنفسهم، فان التيار الاصلاحى لم يعد يتمتع بتلك الهيمنة المطلقة على التنظيمات الشعبية، بل لقد أصبح وضعه مهددا وفقد العديد من المواقع داخل الحركة الاتحادية تحديدا، بل وأنه تعرض لهزيمة قاطنة، قدرها النظام أحسن تقدير، مما جعله يتدخل بالقمع المباشر لحماية القيادة الاصلاحية وضرب، أو على الأقل إيقاف، المد الثورى المتصاعد.

ورغم أننا لم نتمكن بعد من تقييم الأوضاع الجديدة التي ترتبت عن هذا التدخل، فان هناك بعض الاستنتاجات الأولية قد تفرض نفسها أمام هذه الأوضاع:

* ان الصراع داخل الحركة الاتحادية، بكل جزئياته وتشعباته، وجوانبه الذاتية أيضا، قد حجب عنا نسبا القوة الحقيقية التي يتمتع بها التيار الاصلاحى، وامكانياته العملية في الصراع. ولقد أتت التجربة العملية لتثبت أنه لا يمثل فقط تلك الحفنة من الأطر التكنوقراطية المتواجدة في المكتب السياسي واللجنة الادارية، وفي بعض القطاعات القاعدية، بل أنه يمثل أيضا امتدادات أجنبية داخل بلادنا، وأنه رغم معارضته الظاهرية للنظام، قادر على الدخول في علاقة التحالف والدعم المتبادل مع هذا النظام، ضد من يهددهما معا، أو يمس بمصالحهما المشتركة. وهذه النقطة الأساسية، ذات المغزى العميق، لا بد من أخذها بعين الاعتبار في اطار أى خطة تستهدف البناء الثورى بفعالية ونجاح.

* وبناء على ذلك، فهناك شعور عام على أن الخطة التي نسير فيها قد بلغت أو على الأقل اقتربت من، أوجها. ومن ثم ضرورة مراجعتها من أجل تحسينها وتدقيقها، والا تعرضت للانحصار ضمن حلقة مفرغة، وأدت للاحتراق الداخلي اللامجدى. ان هذه الخطة قد انطلقنا بها من مواقع صعبة، مواقع التشتت والتقهقر داخل الحركة الاتحادية، في جو من القمع الشامل من جهة، ومن جهة أخرى في جو من عادة المبادرة للتيار الاصلاحى وهيمنته شبه المطلقة، بعد

أن استغل المجال المفتوح أمامه ، نتيجة تزاوج القمع والارهاب ، مع فشل بعض التجارب الحزبية . وبسرعة نسبية، مكنتنا الخطة المذكورة من استرجاع المبادرة قاعديا، وتحقيق المكسب تلو المكسب ، الى أن أتاحت الفرصة لهزم التيار الاصلاحى داخل الاطار الذى أختره ، وعن طريق الديمقراطية الداخلية التي يزعم تبنيتها . . حين ذاك، كان تدخل الجهاز البوليسى لحمايته والحيلولة دون الوصول الى "نقطة اللارجعة"، موجهة لنا التهمة في نفس الوقت بتكوين تنظيم سرى ، خرقا للدستور، وبالمس بأمن الدولة، و موضحا أنه لن يسمح بقلب القيادة الراهنة للاتحاد الاشتراكي لصالح قيادة جديدة .

ومن ثم يطرح هذا السؤال ، هل لم تستنفذ هذه الخطة كل امكانياتها ؟ وبالتالي سيكون الاستمرار فيها بدون مراجعة أو تدقيق، مجرد تكرار لحققة الصراع الداخلى : تحقيق المكاسب ، القمع البوليسى ، فاجهاض المكاسب . . الخ . هذا فضلا عن الغموض الذى يتركه هذا النوع من الصراع لدى المناضلين ، والتساؤلات التي يطرحها بالنسبة لاجابيات الاستمرار في مثل هذه الدوامية .

وكيفما كانت الاجابة على هذا السؤال ، فانه لا مفر من توضيح اختيارنا في بناء الحزب الثورى، أى تصوراتنا على المدى المتوسط على الأقل بالنسبة لهذه الاتكالية، وبعبارة أوضح، الى أين نقود الصراع الدائر حاليا مع التيار الاصلاحى ، وأى اطار نتصوره له مستقبلا، وبأى شكل ، وبأية وسائل . . ؟

في اطار هذا المدخل للنقاش، لا يمكننا الا أن نطرح الاحتمالات الواردة والعمل على تعميقها وتفصيلها، على أن الحسم في هذه الاحتمالات واختيار أفضل شكل نراه لا طارنا التنظيمى ، يبقى مطروحا على التنظيم ككل في الداخل والخارج ، وعلى الخلاصات الجديدة التي نستنتجها من النقاش الذى سنفتحه داخليا في هذا الظرف، من أجل الحسم في هذه القضايا الهامة والاحتمالات المذكورة التي تتحصر اجمالا في ثلاث اختيارات:

أولا : الفصل التنظيمى وتكوين حزب سرى .

وهذا الاختيار يعنى أننا سندفع بالصراع الحالى نحو الحسم السياسى والتنظيمى مع الاتحاد الاشتراكي كخط وقيادة، ثم تأسيس حزب سرى يواصل النضال من أجل أهدافنا الثورية .

وقياسا بالظروف الموضوعية والذاتية العامة في البلاد ، والظروف الذاتية للتيار العام الذى يتبنى ويدافع عن مواقفنا، وهوتيار شبه علني مكشوف، فان هذا

الاحتمال يبدو من أول وهلة كمجرد تصور نظري غير قابل للتطبيق ضمن شروط الظرف الراهن .

فعلا أن هذا الاختيار، من المحتمل جدا أن يؤدي بنا الى العزلة والتقوقع، وافراغ الساحة الجماهيرية وانعدام الفعل فيها، فضلا على أن مصلحة الاتحاد الاشتراكي والنظام تلتقي في اجبارنا على هذا الاختيار، إذ أن (أ.ش) من جهة سيتمتع بمجال واسع سيتم افراغه له، بعد أن يتم عزل خصومه — أخذنا بعين الاعتبار المؤامرات الخارجية التي تحضر للبلاد والتي يمكن أن يكون طرفا فيها — والنظام من جهته هو كذلك، سيرى في هذا الحل سبيلا لتوجيه "الاجماع الوطني" ضدنا، باعتبارنا نخرق القوانين ونكون التنظيمات السرية التي تمسبنا من الدولة "، وبالتالي اضعاف طابع الشرعية على القمع المنهجي الذي سيوجهه ضدنا .

وبشكل عام، فإن نظرة على الأوضاع الراهنة، وطبيعة المرحلة التي نجتازها تبين بكل وضوح على أن اختيار أسلوب الحزب السري لن يكون منطقيًا وفعالًا في آن واحد، الا اذا اخترنا مباشرة الكفاح المسلح كطريق لتحقيق الثورة الوطنية. في حين أن الظروف الراهنة غير قابلة لممارسة هذا الأسلوب، استنادا للاعتبارات والشروط والحيثيات السابقة الذكر.

ومن ثم فإن اختيارنا الفصل التنظيمي عن (أ.ش) وتكوين حزب سري فوراً، يبقى مجرد تصور، يجب استبعاده في وجهة نظرنا . وهذا لا يلغي امكانية الحزب الثوري الذي نريد بناءه ، في التحول مستقبلا الى حزب سري اذا فرضت الظروف ذلك، أو استعمال أي شكل من أشكال النضال نراه الاكثر فعالية بناء على قوته وظروفه الذاتية نفسها، وبناء كذلك على طبيعة المرحلة التي تمر منها البلاد، وموازين القوى العامة بها .

ثانياً: الفصل التنظيمي وتكوين حزب علي .

ان اعطاءنا الاُسبقيّة للعمل النقابي والسياسي في هذه المرحلة، الهادف الى التجدر وسط الطبقات الشعبية والمساهمة الفعالة في نضالها اليومي، يمكن فعلا أن يقودنا الى تأسيس حزب علي، بعد الحسم التنظيمي مع التيار الاصلاحى . وهذا الاختيار يبرز من أول وهلة عدة ايجابيات يكمن الاساسي منها في تبسيط اوضاعنا التنظيمية، وانهاء مرحلة الاحتراق الداخلي، والكف عن صرف الطاقات في الصراع الذي نخوضه يومياً في اطار مفلق مع التيار الاصلاحى، وتوظيف كل

الطاقات في معمعان النضال الجماهيري، وكذلك تبسيط أوضاعنا في الاقليم بحيث نعمل في اطار حزبي واضح، وننهي التعقيدات الحالية في هويتنا التنظيمية حيث التباين في طبيعة الاطار ما بين الداخل والخارج . وهذا الاختيار يعني أيضا أن نقبل مسبقا بأننا سنشكل أقلية في المرحلة الأولى، لكن هذا لا يعني أننا لن نتطور بسرعة، اذا ما أكدنا خطنا السياسي الواضح و ممارستنا العملية الجديدة و الواضحة كذلك .

واختيار الحزب العلني، لا يعني في أى حال من الأحوال أننا سندخل مساومة ما مع النظام، أو أننا سنقدم تنازلا ما عن المبادئ مقابل الحصول على الشرعية، بل سنعمل فقط على ممارسة حق مشروع تخوله القوانين الرجعية الراهنة . ومن المحتمل أن يواجه النظام هذا الاختيار بقرار المنع . لكن هذا يعتبر في حد ذاته خطوة نحو البناء الثوري، اذ نستمر في عملنا كحزب مغربي ممنوع، بعد أن نتمكن من الحسم التنظيمي مع التيار الاصلاحى، أى بعد تبسيط أوضاعنا التنظيمية والسياسية، واذ ذاك ستطرح علينا الممارسة الجماهيرية بالحاح، أى ترجمة موافقنا واختياراتنا في الساحة، عبر التنظيمات النقابية والاجتماعية عامة، كما يمكن لاقليم الخارج أن يستمر في التعبير السياسي عن الحزب ككل باعتباره حزبا ممنوعا في الداخل . وهذه تجربة مرمونها غير ما تنظيم ثورى قبلنا .

الا أن اختيار الحزب العلني، له أيضا سلبياته . أولها أن هذا الحزب سي طرح في الساحة مجرد برنامج أدنى، يعالج فقط مهام المرحلة، بناء على موازين القوى الراهنة (ولا يتنازل بطبيعة الحال عن المبادئ الأساسية) . ويمكن تصور هذه المهام اجمالا في طرح برنامج أدنى لمعالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، وفي التثبيت بكامل السيادة الوطنية شمالا وجنوبا دون تنازل ولا مساومة، وفي المطالبة باعادة الانتخابات، باعتبار فشل "المسلسل الديموقراطي" الراهن . كل هذا، دون الطعن المباشر، الواضح والعلني، في النظام القائم، أى دون التحريض على الاطاحة بالملكية .

وهذا البرنامج، رغم تمايزاته، يمكن أن يظهر الحزب الجديد، وكأنه لا يختلف جذريا عن باقي الأحزاب الموجودة وما تطرحه من برامج آنية . هذا، وأخذا بعين الاعتبار المنافسة المشددة والمضايقات والهجمات المتوقعة التي سيشنها ضده التيار الاصلاحى، فان الحزب الجديد يمكن فعلا أن يعاني في المرحلة الأولى، على الأقل، من الضعف والعزلة، اذ أن جزءا من القاعدة لن

تستوعب حتما اشكاليات وأبعاد الصراع الأيديولوجي، وستقف منه موقفا سلبيا .
وبالإضافة الى هذه الاعتبارات، يجب أيضا الأخذ بعين الاعتبار كل الصعوبات
والعراقيل " العادية " التي ترافق تأسيس أى حزب. وهناك أيضا احتمال لا يجب
أن يغيب في الحسبان، وهو امكانية دخول النظام في حملة قمعية ابادية ضدنا
مباشرة بعد الاعلان عن الحسم التنظيمي مع (أ. ش).

ثالثا: الشبه علنية: تطوير وتمتين الأوضاع الراهنة.

أما الاختيار الثالث، فيكمن في استمرارية الشكل التنظيمي على ما هو
عليه ، مع تحسين ظروف عملنا وتطوير امكانياتنا الراهنة، وتمديد الحسم
التنظيمي الى حين انضاج كل الشروط، والحفاظ على تواجد تيارنا السياسي
العام ونواتنا التنظيمية في جميع الحالات. علما بأن قرار الحسم الأيديولوجي
والسياسي مع التيار الاصلاحى ، هو قرار لا رجعة فيه ، وأن خطة الصراع التي
نمارسها ضده ، ماهي الا خطة انتقالية تستهدف تقوية أوضاعنا وتحضير كل
الشروط الذاتية لتحقيق بناء الأداة الثورية (راجع مقررات الندوات السابقة).
و حينما نقول تحسين وتطوير ظروف عملنا، فاننا نعني أولا وقبل كل شيء تثبيت
وتجذير حضورنا داخل الحركة الجماهيرية المناضلة، نقابيا وسياسيا، ثقافيا
 واجتماعيا، في البادية والمدينة، والعمل باستمرار على الدفع بهذه
الحركة الى الأمام، والاحتماؤها بها في نفس الوقت، باعتبار أنها السلاح المدمر
والأساسي لكل المخططات الأمبريالية والرجعية السالفة الذكر، وباعتبارها أيضا
قوة المستقبل القادرة على الثورة والبناء. وبعبارة أوضح، تحرير ما أمكن من
طاقاتنا الراهنة التي يستنزفها الصراع في نطاق مغلق، وتوظيفها ضمن التيار
الجماهيرى العام، والعمل على أن تتجذر وسطه وتؤطره وتقوده .

ان هذا الاختيار، يحمل معه العديد من الصعوبات والمشاق، ويفترض
كذلك التسلح باستمرار بالنظرة الشمولية التي تربط بين أهدافنا في البناء
الثورى، والأوضاع العامة وطبيعة المرحلة التي نجتازها، وأوضاعنا الذاتية التي
نعمل على تطويرها خطوة خطوة . وهذا لايعني في أى حال من الأحوال اللجوء
الى الانتظار، أو الاتكال على عامل الزمن لحل مشاكلنا، بل يعني الأخذ
بعين الاعتبار الأوضاع الدقيقة التي نمر منها، وتسجيلها موضوعيا ضمن خطة
واعية، مدروسة، وطويلة النفس .